# العوامل الداخلية لثورة 17 شباط/ فبراير في ليبيا

**الباحث الأول:**
**زينب اسعد جاسم**

**الباحث الثاني:**
**أ.م.د. ادريس نامس دحام**
**جامعة سامراء/ كلية الآداب**

**الملخص :**

تضافرت مجموعة عوامل لقيام ثورة 17 شباط/ فبراير في ليبيا، وكان من أبرزها العوامل الداخلية التي عصفت بالبلاد على مدار أكثر من أربعين سنة، تحمَّل الشعب الليبي فيها ظلم الطبقة الحاكمة التي حكمت البلاد منذ قيام ثورة الفاتح في أيلول / سبتمبر عام 1969م حتى عام 2011م، إذ انفرد القذافي وحاشيته بالحكم، وعدّ نفسه خليفة جمال عبد الناصر، فبدأ ينشر أفكاره عبر كتابه (الكتاب الأخضر)، وانشأ مجموعتين رئيستين من اللجان الحكومية في البلاد هما: اللجان الشعبية واللجان الثورية، فاختصت الأولى بالأمور السياسية في البلاد، واختصت الثانية بالأعمال الادارية، وشاع في تلك الحقبة التميز العشائري، بمعنى أنَّ المواطن الليبي يحصل على امتيازاته وفقًا لقبيلته، مما أدى إلى تأجيج السخط الشعبي الذي أدت فيه مواقع التواصل الاجتماعي دورًا برازًا، ولاسيما بعد انكسار العزلة التي عاشها المواطن الليبي عن العالم، فانضم إلى قافلة الشعبين التونسي والمصري المطالبَين بالتغيير، مما أدى إلى اندلاع الثورة في البلاد.

**الكلمات المفتاحية: الكتاب الأخضر، اللجان الشعبية، اللجان الثورية، سيف الإسلام، سجن البو سليم.**

## Internal factors of the February 17 revolution in Libya

**Researcher: Zainab Asaad Jassim**
**Dr. Idris Names Daham**
**University of samarra-College of Arts**

**Abstract**:

A number of factors came together to create the February 17 Revolution in Libya، the most prominent of which was the internal factors that ravaged the country for more than forty years، during which the Libyan people endured the injustice of the ruling class that ruled the country from the outbreak of the Al-Fateh Revolution in September 1969 AD until 2011 AD، when Gaddafi and his entourage took sole power and considered himself the successor to Gamal Abdel Nasser، so he began to spread his ideas through his book (The Green Book). He established two main groups of governmental committees in the country: the People's Committees and the Revolutionary Committees. The first specialized in political matters in the country، and the second specialized in administrative work. Tribal distinction was widespread in that era، meaning that the Libyan citizen obtained his privileges according to his tribe، which led to the fueling of popular discontent in which social networking sites played a prominent role. Especially after the

isolation that the Libyan citizen experienced from the world was broken، he joined the convoy of the Tunisian and Egyptian peoples demanding change، which led to the outbreak of revolution in the country.
**Keywords**: **Green book. Popular committees. Revolutionary committees. Saif Al-Islam. Albu Salim prison.**

**المقدمة:**

تضافرت العديد من الدواعي السياسية والاقتصادية والاجتماعية لقيام ثورة 17 شباط/ فبراير في ليبيا، فعلى مدى عقود طويلة تراكمت خيبات الأمل لدى أفراد الشعب الليبي في قيام أي اصلاح في البلاد من شأنه أن يغير –ولو بالحد الأدنى– من الواقع الذي كان يعاني منه الشعب الليبي الذي أصبح واثقًا من أن التغيير المنشود لن يحصل دون قيام ثورة واقعية تأخذ على عاتقها تغيير النظام الحاكم، وبذلك بدأت بوادر الثورة تتصاعد بوتيرة متسارعة، إذ تجلت بجملة أسباب أدت الى قيام الثورة التي بدأت بالمطالبة بالإصلاح، ثم تطورت بعد قمع المتظاهرين الى رحيل القذافي وأفراد أسرته وحاشيته عن الحكم دون الثوريث لأي من أبنائه على الرغم من الوعود التي قطعوا بها بالإصلاح الداخلي والخارجي، لذا جاء هذا البحث ليدرس تلك الاسباب الداخلية الرئيسة التي أدت إلى قيام الثورة، وقد لخِّص هذا في مطلبين، فتناول المطلب الأول العوامل غير المباشرة، وتناول المطلب الثاني العوامل المباشرة، التي أدت بمجملها إلى تصاعد وتيرة الأحداث واندلاع الثورة، ثم ختم هذا البحث بجملة من النتائج التي تم التوصل إليها.

**المطلب الأول: العوامل غير المباشرة**

دأبت العادة في تفسير أي حدث تاريخي إلى استعراض اهم اسبابه ودوافعه؛ لفهم الاسباب غير المباشرة التي ادت إلى اندلاع الثورة في ليبيا عام 2011، وستقسم إلى عدة نقاط هي:

بعد استلام القذافي الحكم في عام 1969م، تحولت ليبيا إلى نظام الحكم الجمهوري بعد أن كانت مملكة، وقد احدث ذلك التغيير شرخًا واسعًا بين الشرق والغرب الليبي، تمثل في الصراع حول النفوذ، إذ ساند الشرق –ولاسيما بنغازي– الرئيس معمر القذافي في تغيير نظام الحكم القائم قبل الثورة، إلا أنها فيما بعد أصبحت مركزًا للتمرد والتوتر ومصدرًا للانقلابات ضده؛ لاتباعه سياسة قمعية و اقصائية ضد فئات واسعة من سكان تلك المنطقة(الاسدي، 2018، ص120).

عَدَّ القذافي نفسه أمينًا للوحدة العربية وخليفة للرئيس المصري جمال عبد الناصر الذي يعد نفسه وصيًا شرعيًا للقومية العربية، وانعكس ذلك على سياساته الداخلية والخارجية التي انعكست بدورها سلبًا على اداء الدولة الليبية؛ لارتكازها على العوامل النفسية اكثر منها على العوامل الموضوعية في إدارة البلاد، الامر الذي ولد ازمة إدارة تمثلت بغياب المؤسسات الضرورية التي تعد الاساس في قيام اي نظام للحكم، واعتمد بدلًا من ذلك على الكتاب الاخضر، الذي جسد فيه أفكاره السياسية، وجعله بمثابة دستور للبلاد بعد أن ألغى

العمل بالدستور، وتعطيل الصحافة واقتصار صدورها على الصحف المؤيدة لنظامه(الجرف، 2017، ص89-90).

انتشار مواقع التواصل الاجتماعي في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين التي كانت ذات أثر بارز في حشد عشرات الآلاف من المتظاهرين ضد نظام القذافي عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي على الرغم من إصدار الأخير قرارًا بقطع خدمة الانترنيت عن البلاد، غير أنَّ هذا القرار لم يشكل عائقًا أمام المتظاهرين المطالبين بإسقاط النظام الحاكم(جويلي، 2012، ص34-35).

انقسام السلطة في ليبيا على شقين، اذ أدى الشق الاول المتمثل باللجان الثورية التي كان لها دور في السياسة الليبية خلال السنوات التي سبقت ثورة 17شباط/فبراير، وكانت تلك اللجان تمثل من حيث المبدأ سلطة الشعب التي تجسدت في المؤتمرات الشعبية الاساسية واللجان الشعبية ومؤتمر الشعب العام، ويقع ضمن اختصاصها تسيير أمور الدولة الادارية والسياسية المعتادة، والثاني هو سلطة الثورة التي يبدأ تسلسلها القيادي من رأس الهرم المتمثل بالرئيس معمر القذافي وأعضاء حكومته، والتي تقوم بمهمة مراقبة اللجان الشعبية، ولها سلطات أوسع من الاولى، ومع مرور الزمن تحول ذلك التقسيم الى انقسام سياسي اسهم –الى حدٍ ما– في اضعاف السلطة، وقد تمكنت –في كثير من الاحيان– من استغلال المواجهات مع القوى الخارجية ولاسيما الولايات المتحدة الامريكية ودول الغرب، للحصول على المزيد من السلطة والنفوذ على حساب سلطة اللجان الثورية(محمد، 2018، ص185).

## المطلب الثاني: العوامل المباشرة

العامل الاقتصادي: شهد الاقتصاد الليبي انتعاشًا كبيرًا بسبب عائدات النفط، اذ كانت تعد ليبيا من أهم الدول العربية المصدرة للنفط الخام منذ عام 1969، وعلى الرغم من ذلك عانى بعض الليبيين من تردي أوضاعهم الاقتصادية؛ لانعدام العدالة في توزيع الثروة بين أبناء المجتمع، فضلًا عن أن النظام الليبي كان يستغل نسبة كبيرة من عائدات النفط لشراء الاسلحة، واحتلت برامج انتاج اسلحة الدمار الشامل اهمية قصوى لدى النظام الذي كان يخصص اضافة مبالغ لشراء الاسلحة نسبة ايضًا كبيرة من موازنة الدولة للإنفاق عليها، لكن سرعان ما تخلى عن تلك البرامج بعد احتلال العراق عام 2003م، وعانت ليبيا ايضًا من غياب مؤسسات الدولة الحديثة، وعدم انسجامها مع التطورات الاقتصادية العالمية، الامر الذي أدى إلى ندرة فرص المساهمة الفردية، اذ اقتصرت تلك المساهمات على أبناء القذافي وأبناء عشيرته والموالين لنظامه والذين يعدون أكبر المستفيدين من الاستثمارات والمشاريع في البلاد(حيدر، 2019م، ص915).

ترسخت القناعة لدى أبناء الشعب الليبي بأن حكم القذافي أفقد البلاد العديد من فرص التطور الاقتصادي، وعلى الرغم من ذلك حاول نظام القذافي الانفتاح على الغرب بعد عام 2003م، فبدأت الاستثمارات الغربية تتدفق الى البلاد للمشاركة في مشروعات البنى التحتية الطموحة للنظام والتي قدرت تكلفتها بمليارات الدولارات،

إلا أن الحكومة لم تتمكن من السيطرة على حالات الفساد التي شابت عقود تلك الاستثمارات، وبدأ الوضع بالتفاقم، وعرضت الحكومة بيع المشاريع الاستثمارية للقطاع الخاص، الذي كانت تسيطر عليه بالأساس عائلة القذافي والمقربون من نظامه، لذا لم تساهم تلك الاستثمارات في تطوير البنى التحتية بقدر اسهامها في زيادة ثروات المسؤولين في الدولة الليبية(شنوف، د.ت، ص 27-28).

وعلى الرغم من أن ليبيا تعدّ اغنى دول شمال افريقيا، الا أن معدلات البطالة كانت مرتفعة فيها بشكل كبير، فبلغت نسبة البطالة -بشكل عام- بين افراد المجتمع 30%، فيما تراوحت بين الشباب من 40-50%، اذ شكلت تلك النسبتين اعلى نسبة بطالة في دول شمال افريقيا، إلى جانب تدني اجور العمال الليبيين، ومع ازدياد عدد الخريجين من المعاهد والكليات الذين لم يتم تهيئتهم مهنيًا لأخذ مكانتهم في الاعمال التي تتناسب مع اختصاصهم، وشكل اولئك الخريجون نسبة كبيرة من ابناء الشعب الليبي، وكان قسم منهم يحصل على عمل بحسب صلة قربه من الطبقة الحاكمة ومن ساندها والقسم الاخر يفتقر إلى ابسط الوظائف، وبهذا انقسم جيل الخريجين الى طبقتين غير متناسبتين من حيث نسبة الدخل(الاشقر، 2013، ص 209).

وشهدت ليبيا تنامي شبكات التهريب وغسيل الاموال التي تورط بها بعض كبار موظفي الدولة، وبدا أن سمة العقود الاربعة الذي حكم فيها القذافي هي تبديد ثروة الشعب الليبي والتي ادت الى نشوء طبقة مستفيدة ومحتكرة للثروة يصعب التغلب عليها في ظل مناخ يسوده الفساد، ضرب مفاصل الدولة كافة (حافظ، 2012، ص106).

وتبنى النظام الليبي نهجًا اشتراكيًا في ادارة الدولة، وكما هو معروف في الانظمة الاشتراكية، كان الاقتصاد الليبي مخططًا مركزيًا ويتم توزيع عائدات الدولة على مؤسساتها بموازنة تشغيلية واخرى استثمارية، إلا أن تلك العائدات كانت تستغل لخدمة النظام واهدافه السياسية، وقد تزامن ذلك مع هبوط اسعار النفط في الاسواق العالمية، فضلًا عن تدهور علاقاته الدولية، وقد دعا ذلك الرئيس القذافي الى اتخاذ اجراءات تقشفية انعكست سلبًا على الوضع الاقتصادي للشعب الليبي الذي بدأ يطالب بتحسين مستوى المعيشة وتشغيل العاطلين عن العمل وفسح المجال امام الطبقة الوسطى لتأخذ دورها في ادارة شؤون الدولة، الامر الذي جعل تلك الطبقة في مواجهة حتمية مع النظام، اذ تجسدت تلك المواجهة بثورة 17 شباط/فبراير 2011م(الاسدي، 2018، ص 121-122).

العامل السياسي: عانت معظم البلدان العربية من انظمة حكم فردية دكتاتورية ومنها ليبيا، التي تجسد فيها الحكم الفردي المطلق، إذ حكم القذافي اكثر من اربعين سنة جسد فيها النظام الفردي الدكتاتوري وجعل نفسه فوق كل القوانين والاعراف، ولا يمكن لأي جهة مساءلته، وقد جمع بين ثلاثة انظمة متداخلة فيما بينها(حرب، 2011، ص78):

نظام رسمي: يترجم المحتوى الرسمي الفلسفي للكتاب الاخضر.

نظام غير رسمي: يعتمد على الشبكات السياسية بمعنى الرجال المقربين منه.

النظام الاجتماعي: بمعنى مناصرة القبائل له باستعمال المال لشراء ولائهم.

يتبين بتلك النظم أن الحكم في ليبيا يسير على وفق سلطتين في آن واحد هما: سلطة الشعب كواجهة للحكم، وسلطة القذافي كحاكم فعلي، والمسير الوحيد لشؤون البلاد.

اتخذ القذافي خلال مدة حكمه شعار (السلطة للشعب) وهو يحكم نفسه بنفسه، وبدأ بتشكيل اللجان الشعبية**(هي هيئة لتشريع القوانين واللوائح والمراسيم التشريعية الاخرى التي تنظم الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، تأسست عام 1973، بأمر من القذافي، إذ تألفت من اعضاء يتم انتخابهم من الشعب بطريقة مباشرة، وكانت ذات قدرة على اتخاذ قرارات مهمة تخص البلاد، (زردومي، 2013، ص98)**، المتمثلة بالقيادات القبلية المنتشرة في انحاء ليبيا كافة، اذ جعل للقبيلة مكانتها و المرتكز الذي يقوم عليه نظامه، وبهذا استغلت القبيلة هذه المكانة وبدأت تسعى لتحقيق مصالحها الشخصية، وقام بتشكيل اللجان الثورية **(هي أحد الهياكل الجديدة التي انشأها القذافي وشكل من اشكال السلطة الادارية، وكان ولاء هذا التنظيم هو للثورة و قائدها، وكان هدفها الحفاظ على مبادئ ثورة عام1969 التي جاء بها القذافي، وانتشرت تلك اللجان منذ عام 1978، وبمرور الوقت أصبحت احدى اجهزة النظام في قمع المخالفين او المعارضين له(زردومي، 2013، ص 103-104)**، التي اخذت على عاتقها حماية نظام القذافي، وبهذا احكم القذافي هيمنته على القبائل واستغلها لتدعيم سلطته، فضلًا عن ذلك سعى القذافي الى اثارة المشاكل الداخلية بين القبائل؛ لإضعافها وتحجيم دورها كسلطة يمكن الرجوع اليها في حال عجزت الدولة عن حل المشاكل التي تواجه بعض فئات الشعب(السبعاوي، 2024، ص 55).

وسعت تلك اللجان الى تحقيق مصالحها الشخصية، مما ادى إلى ظهور طبقة من المستفيدين والمحتكرين للسلطة وللثروة، يصعب التغلب عليها في ظل مناخ يسوده الفساد وتدعمه الدولة، ولم تكن في ليبيا مؤسسات مجتمع مدني حقيقية مستقلة عن النظام توفر بيئة إصلاحية للنظام والمجتمع، فضلًا عن ذلك حاول القذافي -حتى نهاية عهده- توريث الحكم لنجله سيف الاسلام **(هو الابن الثاني للقذافي، ولد عام 1972م، والذي عُدَّ وجه النظام في الخارج، وخليفة والده في الحكم، إذ نادى بالإصلاح السياسي والاقتصادي ودعم دور المنظمات غير الحكومية، أدى دورًا بارزًا في أحداث الثورة، وأصدرت منظمة العدل الدولية بحقه هو ووالده مذكرة اعتقال بتهمة الوقوف وراء تنفيذ اغتيالات داخل ليبيا،(الحمداني، 2014، ص111-112)**، الذي بدأ بالانخراط في اللجان الشعبية، وبدأ بالترويج لنفسه داخليًا وخارجيًا ليكون وريثًا لحكم والده(شنوف، د.ت، ص 26).

وبسبب مدة حكم القذافي الطويلة في ظل عدم وجود دستور يحكم البلاد، إذ كان الشأن العام حكرًا للقذافي، تآكلت شرعية النظام؛ لأنه لم يقم بأي تغيير حقيقي بل إنه كان شديد الحرص على ابقاء الوضع على ما هو عليه، وابقى الاصلاحات شكلية بما لا يربك الترتيبات التي اقامها على امتداد عدة عقود، فقد كانت لا

تتماشى مع حجم التطور السائد انذاك، ولم يدرك أن هذه الاصلاحات لا تكفي لإعادة الروح و الفاعلية لنظامه و تجنبه السقوط، فتمسك بالسلطة واراءه و رفض احداث اي تغيير(الصواني، 2013، ص57-60).

مارس القذافي سلطة قمعية استبدادية منذ توليه الحكم، اذ كان يسود نظامه القمع والتنكيل وكبت الحريات وانتهاك حقوق الانسان في أبشع صورها، وكانت الاجهزة الأمنية الليبية تمارس أشد انواع التعذيب والعقاب ضد المعارضين السياسيين، ولم يقتصر الأمر عليهم، بل طال العقاب والتعنيف أسرهم وأصدقاءهم، وشمل ذلك أيضًا أساتيذ الجامعات الذين ينتقدون تعليق الحكم بالدستور، و كل من يرفع صوته للمطالبة بحقوق الشعب يلقى المصير نفسه (محمد، 2016م، ص369-370).

ومنع النظام تشكيل الأحزاب السياسية منذ عام 1973م، واتهم كل من يمارس العمل الحزبي بالعمالة والخيانة والوقوف أمام نهضة البلد وتطوره، وتم أيضًا حظر التظاهر والاعتصامات والإضرابات على المجاميع الشعبية أو المهنية أو الهيئات الطلابية، و مارست السلطات أبشع صنوف التعذيب و البطش بحق الذين يقومون بالتظاهرات للتعبير عن آرائهم، وتعرض النشطاء السياسيون للسجن دون محاكمات عادلة، و لم يتمكنوا من الدفاع عن أنفسهم أمام القضاء؛ لأنه يسير على وفق آراء القذافي وكتابه الأخضر، فضلًا عن احتجازهم في مراكز سرية لا يعرفها أحد، و يمكن أن نقول: إن النظام قد مارس سياسة تعسفية بحق معارضيه، الذين أخذوا يتحينون الفرصة المؤاتية للانتفاضة ضد نظام، أبسط ما يقال عنه أنه نظام الرجل الواحد الذي يتخذ قرارات فردية لا تتوافق مع الأساليب الديموقراطية المعبرة عن إرادة الشعب وتطلعاته(رزوق 2019م، ص160-173).

العامل الاجتماعي: ادركت السلطة السياسية أهمية القبيلة كمكون اجتماعي، فاتجهت إلى توظيفه؛ لأجل إيجاد بؤرة جديدة للصراع السياسي والاجتماعي، وقد وجدت في طبيعة التركيبة الاجتماعية والتوزيع الجغرافي للقبائل الليبية الأداة المناسبة لتغذية الصراع القبلي في بعض مناطق البلاد، واستعمل لتحقيق هذا الغرض طريقة تغيير الحدود الادارية للمناطق القبلية، لذا انتشرت ظاهرة الصراع بين القبائل؛ للسيطرة على الثورات المحلية والاستفادة من الخدمات، ولتنفيذ تلك السياسة قامت السلطات الليبية عام 1973بتغيير التقسيمات الادارية للمقاطعات والمتصرفيات التي كانت قائمة، وتم تقسيم ليبيا إلى عشر محافظات بعد أن كانت مقسمة الى مقاطعات، وترتب على هذا التقسيم استحداث محافظات جديدة، وقسمت المحافظة إلى شعبيات تضم كل شعبية منها عددًا من القبائل المتصارعة(يوسف، 2019، ص82).

وكانت نسبة الانفاق على التعليم والصحة متدنية بشكل كبير خلال السنوات التي سبقت قيام الثورة، فكان مجموع الانفاق على هذين القطاعين لا تتجاوز نسبتها 10% من اجمالي ميزانية البلاد، وتراجعت بسبب ذلك نسبة المتعلمين قبل سنوات من ثورة 17شباط/فبراير، اذ بلغت نسبة عدد الحاصلين على الثانوية العامة ممن تتجاوز اعمارهم 25سنة 44% من الذكور و 55،6% من اناث وهي نسبة ضئيلة جدًا بالمقارنة مع الدول العربية، وفضلًا عن ذلك عانى القطاع الصحي من تدهور كبير؛ بسبب عجز الدولة عن دعم القطاع

الصحي، الامر الذي جعل المواطن الليبي يلجأ إلى العلاج خارج البلاد، ودفع ذلك العجز بالكثير من الاطباء والصيادلة الى الهجرة خارج البلاد؛ للبحث عن مستقبل افضل وممارسة اعمالهم بشكل مهني بعيدًا عن الضغوط السياسية التي كانت تمارس بحق البعض منهم، أما على صعيد الامن الاجتماعي فكان الدعم السلعي والتأمين الصحي تحت سيطرة النظام، جعلت كل تلك الأوضاع المواطن يعاني من انخفاض في المستوى المعيشي، وعلى الرغم من أن بلاده تمتلك ثروات هائلة، الا أن التوزيع كان غير عادل؛ بسبب سيطرة عائلة القذافي والفئات المقربة منها على عوائد النفط، اما بالنسبة إلى بقية الليبيين فكانوا يعانون من تدني مستوى المعيشة(شنوف، د.ت، ص23).

ومع مرور الزمن تراكمت المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، اذ بدا الشعب الليبي اكثر انقسامًا من أي مدة سابقة، فقد سحقت الطبقة الوسطى واصبح المجتمع الليبي مقسمًا الى طبقتين: الاولى طبقة الاغنياء والمتنفذين، اما الطبقة الثانية فهم الفقراء التي كانت غالبيتها من الشباب المتعلم الذين اصبحوا اكثر وعيًا بسياسة الحكومة التي كانت تتبنى ظاهرًا شعارات العدالة الاجتماعية دون أن يكون لتلك الشعارات تطبيقًا على الارض، الامر الذي افقد تلك الطبقة الشعور بالمواطنة على الرغم من تحملها اعباء ثقيلة مثل: الخدمة العسكرية والعمل بأجور زهيدة(محفوظ، 2011).

كثرة الاحتقانات الشعبية قبل الثورة: شهد الوضع الداخلي في ليبيا احتقانًا متزايدًا؛ بسبب تراكم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، اذ وقعت بسبب ذلك الكثير من الاحتجاجات التي كان من ابرزها:

قضية سجن البو سليم، والتي تعد القضية الاساسية التي اججت الثورة في ليبيا، وتتلخص تلك القضية في الامر الذي قد اصدره الرئيس معمر القذافي لرئيس جهاز المخابرات في حكومته بقتل (1269) نزيلًا من نزلاء ذلك السجن عام 1996م، واستغرقت هذه المذبحة ساعات فقط، وكان اولئك النزلاء ينتمون إلى التيار الاسلامي، وبعد مدة طويلة انتشر خبر هذه المذبحة، وأن المسؤول الرئيس عليها معمر القذافي وابنه سيف الاسلام، خرجت العائلات في مدينة بنغازي للاعتصام والمطالبة بالتحقيق بالحادثة والقصاص من الجناة، وفي15شباط/فبراير 2011م أمر القذافي بإنهاء المظاهرات بشتى الوسائل، فسقط جراء ذلك مئات الضحايا من المتظاهرين، وردًا على تلك الاجراءات خرجت مظاهرات في شتى ارجاء البلاد للتنديد بالأساليب الوحشية التي ارتكبها النظام ضد المتظاهرين السلميين(محمد، 2018، ص 178–179).

مجزرة المدينة الرياضية: في العام نفسه حدثت مجزرة اقل عنفًا من مجزرة ابو سليم في العاصمة طرابلس، فعندما فاز نادي الاهلي الطرابلسي على نادي الاتحادي في احدى مباريات كرة القدم، بدأت هتافات مشجعي نادي الاهلي ضد نادي الاتحادي الذي كان معمر القذافي من مشجعيه وكان حاضرًا لمشاهدة المباراة وعندما سمع هتافات المشجعين، والتي يبدو أنها كانت موجهة له بطريقة غير مباشرة، أمر قواته بإطلاق النار على المشجعين، فقتل من جراء ذلك(20) شخصًا من مشجعي النادي الاهلي الطرابلسي، وتسببت هذه المجزرة

بإغلاق النادي الاهلي، وتجميد نشاط كرة القدم في انحاء البلاد كافة لمدة ثلاث سنوات(الحمداني، 2014، ص 84).

أحداث 17 شباط/فبراير عام2006م في بنغازي، بسبب الرسوم المسيئة للرسول محمد –صلى الله عليه وسلم– خرجت مظاهرات اتجهت نحو القنصلية الايطالية، وحاول المتظاهرون اقتحامها، إلا أن قوات الشرطة منعتهم من ذلك، فصعد فتى إلى مبنى القنصلية وانزل العلم الايطالي، وتم قتله من قبل الشرطة الليبية، وبدأت الاشتباكات بين المتظاهرين وقوات الشرطة راح ضحيتها (11) متظاهرًا وسقوط اكثر من (35) جريحًا، وفي اليوم التالي من حدوث تلك المجزرة احرق المتظاهرون القنصلية الايطالية وتوسعت دائرة مطالب المتظاهرين فأخذوا بالتوجه نحو رموز السلطة في البلاد، و احرقوا اربعة مقار للشرطة و مبنيين للضرائب والمباحث الجنائية، فضلًا عن اقتحامهم لمديرية الامن في المدينة، وكانت حصيلة المباني الحكومية التي تم حرقها ما يقرب من (30) مبنى، وحاولت السلطات الليبية تدارك الموقف واعلنت الحداد على ضحايا الحادثة في البلاد، وانتهت الاحداث بفرض السلطات الليبية لحالة الطوارئ وإعلانها حظرًا للتجوال في المدينة، مع ارسال تعزيزات عسكرية اليها لمنع تكرار التظاهرات(الحمداني، 2014، ص 85).

احتجاجات مدينة البيضاء، شهدت مدينة البيضاء في الأول من أيلول من عام 2006م احتجاجات غاضبة في أثناء احتفال الحكومة بمناسبة ثورة الفاتح، فقام بعض المواطنين بالهجوم على عربات الدبلوماسيين وعربات القذافي، بسبب الأوضاع المتردية في مدينتهم، وفي عام 2008، شهدت مدينة يفرن(شبكة عين ليبيا، www.eanlibya.com) احتجاجات كبيرة بعدما قامت مجموعة من انصار سيف الاسلام نجل القذافي باقتحام المدينة ومداهمة عددٍ كبيرٍ من منازل الناشطين في محال الثقافة الامازيغية **(هم سلالة سكان في شمال أفريقيا، يعيشون في مجتمعات متفرقة في المغرب و الجزائر و تونس و ليبيا و مصر و مالي و النيجر و موريتانيا، يتحدثون لهجات امازيغية مختلفة، واعتنقوا الاسلام، وهم اليوم يواجهون صراعًا لأجل الحفاظ على هويتهم(هسوف، 2016، ص7)**، وقد اثار ذلك غضب أبناء المدينة الذين رفضوا تلك الاجراءات، فقامت القوات الامنية بحصار المدينة وقطع الكهرباء والاتصالات عنها، وهددهم القذافي بقصفها بالطائرات(الحمداني، 2014، ص 85).

نفوذ الشخصيات السياسية الفاسدة: لم يقتصر تململ الشارع الليبي احتجاجًا على وجود القذافي وأفراد أسرته فقط في سدة الحكم في البلاد، بل امتد ذلك الى وجود شخصيات مقربة من القذافي كانت ايضًا سببًا من اسباب الثورة، مثل: رئيس المخابرات عبد الله السنوسي**(ولد في عام 1954، دخل الكلية الحربية ، وابتعث في دورات استخباراتية في الاتحاد السوفيتي، وبدأ السنوسي صعوده على اكتاف ابن عم القذافي(خليفة حنيش القذافي) قائد كتيبة حراسة معمر القذافي وعندما كشف السنوسي مؤامرة ابن عمه يجهز لمحاولة انقلاب ضده فيما عرف عام 1975(www.aljazeera.net )**، الذي ارتكب جريمة سجن أبو سليم في طرابلس التي راح ضحيتها المئات من ابناء الشعب، فضلًا عن عبد الله الزادمة الذي كان يتولى

مهمة قتل وتعذيب الليبيين في سجون القذافي، ويذكر أن الاخير قتل في اثناء ممارسة لعبة الفروسية (صبرا، 2012، ص247–248)، اما الشخص الثالث فهو موسى كوسى الذي كان المسؤول عن تفجير الطائرات خارج ليبيا، وسمي ايضًا بالصندوق الاسود لمعمر القذافي، وقد اتهم بالقيام بعدة اعمال ارهابية منها حادثة لوكوربي عام 1988، وخطط ايضًا بالاشتراك مع عبد الله السنوسي لاختطاف وزير الخارجية الليبي منصور الكيخيا الذي تولى وزارة الخارجية للمدة 1972–1973، ثم انشق عن النظام في بداية ثمانينات القرن العشرين (صبرا، 2012، ص247–248).

التضخم السكاني: الذي طرأ في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام، ولاسيما في العقود الأخيرة من القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين، إذ زادت نسبة السكان بين 30% و50% بين عامي 1970–2010م، وقد انعكس هذا على أفراد الطبقة الوسطى المثقفة التي كانت تسعى–بشكل دائم– إلى توفير حياة كريمة، فكانت حاضنة خصبة للتغييرات السياسية، بعد أن توسعت الفجوة القائمة بينها وبين الطبقة العليا، فخلق ذلك – كله– جوًا من عدم الاستقرار السياسي(فوكوياما، 2016، ص547–548).

**الخاتمة:**

في ختام هذا البحث توصل الباحثان إلى جملة من النتائج التي أثمر عنها، فجاءت على النحو الآتي:

ازدياد أحداث القمع والانتهاكات التي تعرض اليها الشعب الليبي، اذ كانت هناك حكومة قمعية تديرها عائلة القذافي وتتسم بارتكاب انتهاكات ضد حقوق الانسان وقمع الحريات السياسية.

تَطلُّع الشعب الليبي الى الديمقراطية يحقق له العدالة والحرية ويمكنه من اختيار حكومته بشكل حر.

نجاح الثورات العربية في تونس ومصر، إذ كان هذا النجاح المحفز للقيام بالثورة، وتأثيرهم في نشوء الحركة الاحتجاجية داخل البلاد.

انعدام الفرص في مجال العمل، إذ كانت تقتصر على القبلية اكثر من الخبرات التي يتمتع بها الفرد، مما زاد من مستوى البطالة والفقر بين ابناء البلد.

تفشي الفساد واستغلال الموارد الوطنية في مصالح النظام الحاكم، مما زاد من عدم الرضا والاستياء الشعبي.

**قائمة المصادر والمراجع:**

1. الأسدي، تامارا كاظم، الشبوط، محمد غسان .(2018) .عاصفة التغيير: الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية .المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
2. الأشقر، جلبير .(2013) .الشعب يريد– بحث جذري في الانتفاضات العربية (عمر الشافعي، مترجم). دار الساقي.
3. الجرف، فاتن أحمد .(2017) .أزمة الهوية وتداعياتها على الاستقرار السياسي في الوطن العربي: ليبيا نموذجًا–2010) .(2015[رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.
4. جويلي، مفتاح علي .(2012) .مذكرات اليوم الأول: ثورة 17 فبراير .الدار العربية للعلوم ناشرون.
5. حافظ، عبد العظيم جبر .(2012) .التطورات السياسية في ليبيا على أثر ثورة 17 فبراير– رؤية سياسية تحليلية .مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، .(38)
6. حرب، علي .(2011) .ثورات القوى الناعمة في العالم العربي .الدار العربية للعلوم ناشرون.
7. الحمداني، كفاح عباس .(2014) .حركة التغيير في ليبيا .مجلة الدراسات الإقليمية، .(34)**10**
8. حيدر، ميادة علي، عبد الله، حيدر .(2019) .أثر الصراع الخليجي في الأزمة الليبية بعد العام 2011 .المجلة السياسية والدولية، .19(41–42)
9. الرشيد، أحمد رزوق، وآخرون .(2019) .أثر حظر العمل والتنظيم الحزبي في ليبيا على تشوه الثقافة السياسية باتجاه الظاهرة الحزبية خلال الفترة 1951–2010 .مجلة العلوم السياسية والقانون، .(13)**3**
10. السبعاوي، علي عبد الله .(2024) .التطورات الداخلية في ليبيا 2011–2012 في صحيفة القبس الكويتية .[رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة الموصل، العراق.
11. شبكة عين ليبيا. (بدون تاريخ) .عين ليبيا https://www.eanlibya.com .
12. شنوف، حياة، ياسين، غلاب، نور الدين، سعيدة .(2019) .آثار سقوط نظام القذافي على الاستقرار السياسي في منطقة المغرب العربي .[رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة العربي التبسي – تبسة، الجزائر.

13. صبرا، حسن .(2012) .نهاية جماهرية الرعب .الدار العربية للعلوم ناشرون.
14. الصواني، يوسف محمد .(2013) .ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة .مركز دراسات الوحدة العربية.
15. فوكوياما، فرانسيس .(2016) .النظام السياسي والانحطاط السياسي من الثورة الصناعية إلى عولمة الديمقراطية (معين الإمام، مجاب الإمام، مترجمان). منتدى العلاقات العربية والدولية.
16. محفوظ، محمد. (2011، 2 أيار) .تأملات في الثورة الليبية .جريدة الرياض، .(15591)
17. محمد، آراء جاسم .(2016) .انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا وأثرها في سقوط حكم الرئيس معمر القذافي عام 2001 . مجلة الدراسات التاريخية، .(20)
18. محمد، محمد ضياء الدين .(2018) .السياسة الأمريكية تجاه ثورات الربيع العربي: دراسة حالتي مصر وليبيا 2011-2017 .(أطروحة دكتوراه غير منشورة). جامعة النيلين، السودان.
19. موقع قناة الجزيرة الإخبارية. (2011، 25 مارس) .الجزيرة نت . https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2011/3/25
20. هسوف، عبد اللطيف .(2016) .الأمازيغ قصة شعب .دار الساقي.
21. يوسف، يوسف الرفاعي .(2019) .التدخل الدولي في ليبيا وتداعياته على كيان الدولة وسيادتها الوطنية خلال الفترة 2011-2015 .(رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة بنغازي، ليبيا.

## List of sources and references:

1. Achcar، Gilbert. (2013). The People Want: A Radical Exploration of the Arab Uprisings (Omar Al-Shafie، Trans.). Dar Al Saqi.
2. Ain Libya Network. (n.d.). Ain Libya. https://www.eanlibya.com
3. Al Jazeera News Network. (2011، March 25). Al Jazeera Net. https://www.aljazeera.net/encyclopedia/2011/3/25
4. Al-Asadi، Tamara Kazem، & Al-Shubout، Mohammed Ghassan. (2018). Storm of Change: The Arab Spring and Political Transformations in the Arab Region. Arab Democratic Center for Strategic، Political، and Economic Studies.
5. Al-Hamdani، Kifah Abbas. (2014). The Movement for Change in Libya. Journal of Regional Studies، **10**(34).
6. Al-Jarf، Faten Ahmed. (2017). Identity Crisis and Its Implications for Political Stability in the Arab World: Libya as a Model (2010-2015). [Unpublished Master's Thesis]. Al-Azhar University، Gaza، Palestine.
7. Al-Rashid، Ahmed Razouq، et al. (2019). The Impact of the Ban on Party Work and Organization in Libya on the Distortion of Political Culture Towards Partisan Phenomena (1951-2010). Journal of Political Science and Law، **3**(13).
8. Al-Sabbaawi، Ali Abdullah. (2024). Internal Developments in Libya (2011-2012) in Al-Qabas Kuwaiti Newspaper. [Unpublished Master's Thesis]. University of Mosul، Iraq.
9. Al-Sawani، Youssef Mohammed. (2013). Libya: The Revolution and the Challenges of State-Building. Center for Arab Unity Studies.
10. Fukuyama، Francis. (2016). Political Order and Political Decay: From the Industrial Revolution to the Globalization of Democracy (Moeen Al-Imam & Mujab Al-Imam، Trans.). Arab and International Relations Forum.
11. Hafiz، Abdul Azim Jabr. (2012). Political Developments in Libya Following the February 17 Revolution: An Analytical Political Perspective. Al-Mustansiriya Journal for Arab and International Studies، (38).

Vol 13, Issue 43, Feb 2026
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

**12.** Haider، Mayada Ali، & Abdullah، Haider. (2019). The Impact of the Gulf Conflict on the Libyan Crisis after 2011. The Political and International Journal، **19**(41-42).
**13.** Harb، Ali. (2011). The Soft Power Revolutions in the Arab World. Arab Scientific Publishers.
**14.** Hsouf، Abdel Latif. (2016). The Amazigh: The Story of a People. Dar Al Saqi.
**15.** Jweili، Miftah Ali. (2012). First Day Memoirs: The February 17 Revolution. Arab Scientific Publishers.
**16.** Mahfouz، Mohammed. (2011، May 2). Reflections on the Libyan Revolution. Al-Riyadh Newspaper، (15591).
**17.** Mohammed، Ara Jassim. (2016). Human Rights Violations in Libya and Their Impact on the Fall of President Muammar Gaddafi's Rule in 2001. Journal of Historical Studies، (20).
**18.** Mohammed، Mohammed Diyauddin. (2018). U.S. Policy Toward the Arab Spring Revolutions: A Case Study of Egypt and Libya (2011-2017). [Unpublished Doctoral Dissertation]. Al-Neelain University، Sudan.
**19.** Sabra، Hassan. (2012). The End of the Republic of Terror. Arab Scientific Publishers.
**20.** Shannouf، Hayat، Yassin، Ghalab، & Nour El-Din، Saida. (2019). The Effects of Gaddafi's Regime Collapse on Political Stability in the Maghreb Region. [Unpublished Master's Thesis]. Larbi Tebessi University – Tebessa، Algeria.
**21.** Youssef، Youssef Al-Rifai. (2019). International Intervention in Libya and Its Impact on State Structure and Sovereignty (2011-2015). [Unpublished Master's Thesis]. University of Benghazi، Libya.